الأنباء
الجمعة 30 ديسمبر 2016

استعرضوا في ورشة "المحامين" تقرير الكويت المقدم إلى لجنة حقوق الإنسان "العربية"

حقوقيون: ضرورة بسط يد القضاء على القضايا السيادية وإعطاء المرأة جميع حقوقها المدنية

مؤمن المصري

أوصى عدد من القانونيين والحقوقيين بضرورة بسط يد القضاء على جميع القضايا السيادية وإعطاء المرأة جميع حقوقها المدنية، إضافة إلى وضع ضمانات للمتهم وحصانة المحامين، وولاية القضاء على كافة القرارات الإدارية، إضافة إلى ضرورة تعزيز حقوق الطفل.

جاء ذلك في ختام ورشة العمل التي نظمها مركز حقوق الإنسان في جمعية المحامين يوم أمس، لمناقشة تقرير الكويت المقدم إلى لجنة حقوق الإنسان في الجامعة العربية، والتي شارك فيها كل من د.غانم النجار، والمحامي إبراهيم الأثري، ود. فاطمة العياد، والمحامي جاسر الجدعي، ود.هشام الصالح، والمحامي محمد خريبط.

وفي مداخلته أكد د.غانم النجار أن ورش العمل تعد رافدا لتطوير عملية حقوق الإنسان، خاصة أن وضع حقوق الإنسان على المنظومة العربية لا يبشر بالخير، والمحاولات مثل هذا النوع لابد أن نشجعها ونقف معها وهذا التقرير التي تقدمه الكويت للجامعة العربية في مسألة حقوق الإنسان، والسبب الرئيسي لعقد هذا اللقاء لمناقشة هذا التقرير.

وأضاف أن بداية مراجعة الدورية الشاملة في الأمم المتحدة الذي الآن هذا نموذج لها كان الأداء الحكومي الكويتي في مسألة حقوق الإنسان دون المستوى، إلا أنه في الدورة الثانية تحسن كثيرا، خاصة أن موضوع حقوق الإنسان اصبح ثقافة، لكن ما نراه في الأوطان العربية أمر مختلف، وهناك العديد من الأمثلة التي تحصل في بعض الدول العربية عند تعرض أي من هذه الدول لمشكلة فتجد أن هناك من يتعاطف معها، لكن اذا حصلت في مكان آخر وتكون الضحايا ليست من جماعتك فإنك تتصرف بطريقة أخرى، وهذا هو المحك الذي يقيم الإنسان نفسه في مسألة حقوق الإنسان.

وتابع: الذي يقرأ التقرير سيكتشف انه هناك مثالب كثيرة ونواقص وهذه طبيعة الأشياء، وأريد أن

د.غانم النجار والمحامي إبراهيم الأثري ود. فاطمة العياد والمحامي جاسر الجدعي ود. هشام الصالح والمحامي محمد خريبط خلال ورشة جمعية المحامين (زين علام)

النجار: وضع حقوق الإنسان على المنظومة العربية لا يبشر بالخير

الأثري: هنالك ممارسات غير قانونية بحق المتهمين وبالتحديد الحبس قبل الأحكام النهائية

عياد: وضع النساء حالياً أفضل مما كانت عليه بالسابق لكنه ليس كما نتمناه

الجدعي: أشعر بالأسى لما وصلت إليه حقوق المحامين من تراجع

خريبط: هنالك تناقض شنيع بين بعض القوانين والدليل قانون الطفل والحدث

ألقي الضوء على قانون البصمة الوراثية الذي صدر مؤخرا والذي ما كان أن يصدر بهذا الأساس ولا يزال اليوم يطبق على المتشبه بهم وهذا لا يجوز، ونتمنى إلغاءه، مؤكدا أن هناك العديد من القضايا الخاصة بحقوق الإنسان لعل أبرزها قضية البدون التي تعتبر جرحا مفتوحا ولا تزال قائمة بدون حل، إضافة لإعادة النظر في قانون سن الحدث.

بينما قال المحامي إبراهيم الأثري: حينما اطلعت على هذا التقرير وجدت انه لا يخرج عما جاء به الدستور الكويتي، وان كان فيه بعض المبالغات والتجميلات غير المبررة التي تعطي صورة وردية عن حقوق الإنسان في الكويت، خاصة أن هناك تعديلات كثيرة على قانون العمل التي كانت تنصب لصالح الوافد على حساب المواطن الكويتي، ونجد هذا الأمر يحتاج إلى بعض التعديلات حتى نكون عادلين من بين الفئتين.

وتحدث عن بعض الممارسات الخاطئة التي تقام اليوم بخصوص المحاكمات وتنظيمها، إضافة لبعض الممارسات غير القانونية التي تمارس بحق المتهمين وبالتحديد مسألة الحبس قبل اطلاق الأحكام النهائية.

في حين كان حديث د.فاطمة عياد مختلفا بعض الشيء حين ركزت على المرأة فقط، متسائلة: هل يشمل المرأة تعريف الإنسان؟ واذا كنا متفقين على أن التعريف يشمل المرأة فلابد من تطبيق القوانين التي تطبق على الرجال مثلها على النساء.

وتابعت: نحن لا ننكر ان وضع النساء الحالي افضل مما كانت عليه في السابق، لكن ليس بالوضع الذي نتمناه، وما يزال هناك كثير من الغبن وكثير من الظلم، خاصة أن هناك الكثير يقول إن وضع المرأة في الكويت تحسد عليه، مقارنة بالنساء في الدول العربية الأخرى، ولكن لا ننسى أن مستوى طموح الإنسان يتحدد في مستوى الناس الذين يعيشون حوله، وبما أننا نعيش في دولة لديها قدرة على التعامل مع حقوق الإنسان فمن حق المرأة ان تتسع دائرة طموحاتها. وزادت أن هناك بعض القوانين التي شرعت للمرأة لكنها لم تطبق بشكل صحيح أو أنها لم تكن ملائمة للمرأة، مدللة بمثال قانون حق المرأة الكويتية المتزوجة بغير الكويتي بأخذ قرض قيمته 70 ألف دينار، الأمر الذي لا يتناسب مع أسعار العقار في البلاد، وهو قانون متعب، ناهيك عن بعض القوانين الأخرى التي لم تأخذ المرأة الكويتية حقها كاملا فيها، وهناك عدة تمييزات أطلقت عليها المرأة «ضد المرأة» خاصة في قضية جنسية الزوج، ناهيك عن ان هناك قانونا مهما لا يتم تطبيقه في تمرير جنسية المرأة لأبنائها خاصة أن هناك العديد من دول العالم تطبق هذا القانون.

من جهته، قال المحامي جاسر الجدعي: إن حقوق المحامي في فترة السبعينيات والثمانينيات كانت أفضل بكثير من الفترة الحالية، خاصة أن الفترة الحالية كانت فيها هناك تجاوزات خطيرة وكبيرة على المحامي، حيث تعرضنا لكثير من الانتهاكات، وانا اعني ما اقصد جيدا، كوننا كمحامين نعنى بحقوق الإنسان وندافع عنها، فما بالك بأننا نحن المحامين الذين ندافع عن هذه الحقوق نتعرض للسجن والتهديد وغيرهما من الممارسات الدخيلة والازدراء.

وزاد: اشعر بالأسى على الكويت في الحال الذي وصلنا اليه كمحامين، اننا لدينا محامون يدخلون اقسام الشرطة كمدافعين عن المتهمين، لكن نفاجأ بأنهم يصبحون متهمين بعد ذلك، حيث اصبح الآن رجل الامن لا يحترم المحامي، وهذا الامر دفعنا الى ان نطالب جمعية المحامين بقانون لحماية المحامين.

بينما تناول د.هشام الصالح جانبا آخر من بعض الحقوق، وخاصة قضية الجنسية ومسألة سحبها التي حصلت مؤخرا، حيث ان الدستور الكويتي يكفل هذا الحق ويمنع منعا باتا إسقاطها إلا في حدود القانون، وان هذه المسألة في الوقت الحالي اصبحت تخرج عن ولاية القضاء، ويمنع على القضاء النظر في سحب وإسقاط الجنسية، خاصة ان هناك العديد من القوانين التي تنسف نص المادة 27 من الدستور.

وتابع: ان التقرير لم يأت بجديد ويبقى حبرا على ورق اذا لم يجد له تطبيقا على ارض الواقع، ولدينا مشكلتان الاولى في التطبيق والثانية في القوانين.

وتحدث المحامي محمد خريبط عن استقلالية القضاء وإطلاق جناحي القضاء، اضافة إلى طريقة التقاضي والعملية التي تحتاج إلى نسف بالكامل، وهناك العديد من الملاحظات على السجون خاصة انها غير مؤهلة، وليست لديها قدرة استيعابية، خاصة ان هناك العديد من المساجين الذين تجاوزا رقما كبيرا وبدأت السجون لا تستوعبهم.

وتابع: انه لابد من التحدث عن الطفل والحدث، من يراقب هذا الحدث الذي من الممكن ان يتعرض للانحراف؟ مشيرا إلى ان هناك تناقضا شنيعا بين بعض القوانين، والدليل قانون الطفل والحدث الذي صدر مؤخرا، إضافة الى استمرار الإبعاد القضائي او الاداري، والقبض على انسان واطلاق الاحكام عليه وابعاده عن البلاد.

الشيخ محمد الجراح يتسلم التكريم من عبدالرحمن العون

تقديراً لجهوده المتواصلة لدعم المؤسسات الاجتماعية والإنسانية

"الدولي" صديق الإنسانية بشهادة "الهلال الأحمر"

قامت جمعية الهلال الأحمر الكويتي مؤخرا بتكريم بنك الكويت الدولي بمنحه لقب «صديق الإنسانية»، وذلك تقديرا لدور البنك المتميز في دعم القضايا الإنسانية والمجتمعية.

يأتي هذا التكريم تأكيدا على دور الدولي الفعال في دعم مبادرات ونشاطات الجمعية، باعتبارها شريكا استراتيجيا للبنك لتعزيز دوره المجتمعي والتزامه الإنساني والأخلاقي.

هذا، وتسلم التكريم رئيس مجلس إدارة البنك الشيخ محمد الجراح من مدير عام الجمعية د.عبدالرحمن محمد العون الذي أشاد بجهود «الدولي» المتواصلة في إطار برنامجه الرائد للمسؤولية الاجتماعية.

من جانبه، صرح الجراح قائلا «يسعى الدولي باستمرار إلى دعم الانشطة المجتمعية والإنسانية الهادفة، إيمانا منه بضرورة التعاون مع مختلف المؤسسات الاجتماعية والإنسانية في الكويت، وذلك انطلاقا من مسؤوليته الاجتماعية كمؤسسة مصرفية تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية. ونحن نحرص على دعم نشاطات جمعية الهلال الأحمر الكويتي كهيئة إنسانية تعنى بدعم المشاريع في كل دول العالم وليس الكويت فحسب، إلى جانب سعيها الدؤوب لبناء الشراكات الناجحة مع المؤسسات الوطنية لتقديم خدمات إنسانية متميزة».

وأضاف الجراح «ان جمعية الهلال الأحمر الكويتي هي سفيرة الكويت إلى العالم، حيث تعكس وجه البلاد الإنساني والحضاري المشرق نتيجة ما تقوم به من مشاريع إنسانية هادفة وما تقدمه من مساعدات للمحتاجين والمنكوبين في مختلف دول العالم. ونحن نعتز بشراكتنا مع الجمعية كونها تحظى بمصداقية وثقة كبيرة لالتزامها بمبادئها ورسالتها الإنسانية».

واختتم قائلا «تعتبر جمعية الهلال الأحمر الكويتي حلقة الوصل بين العمل الإنساني وشركائه المؤمنين بالرسالة الإنسانية من خلال تقديم المساعدة والعون لأشد الحالات ضعفا، سواء كان هذا الضعف ناجما عن وضع اجتماعي معين أو عن وقوع حروب أو كوارث طبيعية، دون تفرقة بين دين أو مذهب أو جنس أو لون، ودون الالتفات إلى المعتقدات السياسية والفكرية».

جامعة الكويت صرفت مكافأة التخصصات النادرة

أعلنت رئيس قسم الطلبة المتفوقين والتخصصات النادرة والتبادل الطلابي الأكاديمي بإدارة الشؤون الطلابية بعمادة شؤون الطلبة عنود الدباسي أنه تم الانتهاء من إجراءات مكافأة التخصصات النادرة للفصل الدراسي الأول من العام الجامعي 2017/2016 لعدد 1360 طالبا مستحقين للمكافأة وفق الشروط.

وأوضحت الدباسي أن من شروط التخصصات النادرة أن يكون الطالب كويتي الجنسية، أو من صدر في شأنهم قرار بمعاملتهم معاملة الكويتيين وأبناء الكويتيات، وأن يجتاز الطالب 60 وحدة دراسية، وألا يكون على قائمة الإنذار في المعدل العام، بالاضافة ألا يكون الطالب موقوف القيد أو مفصولا من الجامعة او منسحبا من الدراسة، وأن يكون التخصص ضمن التخصصات التي تحدد بقرار من مدير الجامعة سنويا، كما سيتم وقف صرف مكافأة التخصص النادر في حال غير الطالب تخصصه إلى تخصص آخر او عدم اجتياز عدد (12) وحدة دراسية على الأقل من التخصص بعد انقضاء فصلين دراسيين في هذا التخصص او في حالة أن يكون الطالب على قائمة الإنذار. وذكرت الدباسي انه يمكن للطلبة ان يتأكدوا من استحقاقهم للمكافأة من خلال اللينك التالي https://goo.gl/tUhDjF

.. وتكرم القوائم الطلابية الملتزمة باللوائح

نظمت اللجنة العليا لانتخابات الجمعيات العلمية للعام الجامعي 2017/2016 حفلا لتكريم القوائم الطلابية الملتزمة باللوائح الجامعية خلال فترة العرس الديموقراطي في جامعة الكويت، من منطلق دعم الولاء والانتماء للجامعة وتعزيز روح الزمالة الجامعية والوحدة الوطنية، وذلك بحضور عميد شؤون الطلبة د.علي النامي والقائم بأعمال أمين عام الجامعة د.آدم الملا وأعضاء اللجنة العليا وجميع المشاركين في العرس الديموقراطي لجامعة الكويت. بداية، هنأ عميد شؤون الطلبة بجامعة الكويت د.علي النامي جميع القوائم التي حازت ثقة زملائها الطلبة في انتخابات الجمعيات العلمية للعام الجامعي 2017/2016، مؤكدا أن هذا التكريم جاء استحقاقا لطلبة القوائم فهم كانوا خير قدوة لزملائهم من خلال الطرح الذي قدموه والابتعاد عن كل ما يعكر صفو العرس الديموقراطي. وأكد أن هذا التكريم يثبت للجميع ان هنالك جيلا واعيا ومثقفا يستطيع أن يرفع راية علم بلاده الى الأعلى دائما في كل المجالات الطبية والانسانية والثقافية والرياضة وغيرها من المجالات.

يتضمن عددا من الأبحاث القانونية المهمة

"القانون الكويتية" تصدر العدد 16 من مجلتها العلمية

آلاء خليفة

صدر مؤخرا العدد السادس عشر من مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، الفصلية والمحكمة، والتي تصدر مرة كل 3 أشهر، زاخرة بأبحاث ودراسات قانونية باللغتين العربية والإنجليزية، من شأنها إثراء المكتبة القانونية الكويتية والعربية، وتعزيز جهود البحث العلمي القانوني، الموضوعي والمتميز.

وفي كلمتها لهذا العدد، أشادت رئيسة تحرير المجلة د.بدرية العوضي بمشروع الحكومة الكويتية السابقة لإنشاء مجلس الدولة باعتباره مبادرة قانونية مستحقة، طالب بها الفقه الدستوري والإداري منذ عقود من الزمن بعد أن نصت على استحداثها جوازيا المادة 171 من الدستور الكويتي، مؤكدة أن إنشاء مجلس للدولة في الكويت لم يعد فقط شأنا حكوميا، بل هو ضرورة تقتضيها خطط تطوير المنظومة القانونية والقضائية بما يكفل فاعليتها وضمان الحقوق والحريات.

وفي باب الدراسات والبحوث باللغة العربية، تضمن العدد الجديد خمسة أبحاث، غطت مجالات قانونية مختلفة (القانون المدني - القانون التجاري - القانون الدولي العام)، جاء في مقدمتها بحث الأستاذ المشارك بكلية القانون الكويتية العالمية د.صالح ناصر العتيبي، الذي حمل عنوان «مدى سقوط الشرط الجزائي بفسخ العقد في ضوء أحكام محكمة التمييز»، وقد تناول الباحث فيه أثر الشرط الجزائي في حالة فسخ العقد الذي جاء الشرط الجزائي ضمانا لتنفيذه.

ثم عرض البحث الثاني، الذي حمل عنوان (المنافسة غير المشروعة في ضوء القانون القطري)، ويعود للباحثين، الأستاذان المشاركان في كلية القانون بجامعة قطر د.صلاح زين الدين ود. محمد بن عبدالعزيز الخليفي، إلى دراسة القواعد القانونية الناظمة للمنافسة غير المشروعة في ضوء المواد من 68 إلى 73 من قانون التجارة القطري 27 لسنة 2006 وغيرها من المواد التي يتضمنها أي قانون قطري ذي صلة بالموضوع.

كما تضمن العدد بحثا تحت عنوان (آثار تصرفات المفلس في فترة الريبة - دراسة في قوانين دول مجلس التعاون الخليجي)، للباحث الكويتي د.عايض راشد المري الأستاذ المساعد في قسم القانون بكلية الدراسات التجارية في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي بالكويت.

وإلى جانب ذلك تضمن العدد بحثا آخر يحمل عنوان (الأزمة السورية في ظل نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية)، للباحث الكويتي د.مفرح مطلق السبيعي، الأستاذ المساعد في القانون الدولي العام بأكاديمية سعدالعبدالله للعلوم الأمنية، والذي تناول تحديد مفهوم الجرائم ضد الإنسانية في ظل المواثيق والاتفاقيات الدولية.

هذا، وتضمن العدد (16) بحثا بعنوان (مصير اللقائح البشرية الفائضة عن عملية التلقيح الاصطناعي وفقا لأحكام النظام السعودي والقانون الإماراتي - دراسة مقارنة)، لفهيم عبدالإله الشايع الباحث في كلية الحقوق بجامعة القاهرة، إلى جانب بحث آخر باللغة الإنجليزية للباحث اسم جوزيك الأستاذ المساعد بكلية القانون الكويتية العالمية.

غلاف العدد

حضر إصدار كتاب الفنانة أميرة أشكناني ضمن أنشطة "الكويت عاصمة للثقافة الإسلامية"

الدويش: الفنون التشكيلية أسهمت في إبراز شخصيات كثيرة

لميس بلال

قال الأمين العام المساعد لقطاع الفنون في المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب د.بدر الدويش إن المجلس حريص على دعم الفنانين التشكيليين ومساندتهم ترسيخا لمكانة الكويت الثقافية ودورها الريادي في المنطقة.

جاء ذلك في كلمة ألقاها د.الدويش خلال أمسية ثقافية بمناسبة إصدار كتاب «أميرة أشكناني» ضمن إصدارات الفنان عبدالرسول سلمان وهي آخر أنشطة مهرجان «الكويت عاصمة للثقافة الإسلامية لعام 2016».

وقال د.الدويش: نبارك لصاحب السمو وسمو ولي العهد والحكومة والشعب الكويتي بالسنة الجديدة 2017 والتي نتمنى أن تكون سنة خير وبركة وأمان، كما أبارك لهم انتهاء فعالية «الكويت عاصمة الثقافة الإسلامية» التي أسهمت فيها الكثير من المؤسسات بأنشطة مختلفة، والتي أكدت استحقاق الكويت هذه التسمية حيث تجاوزنا 800 نشاط، مضيفا أن «الكويت تستحق التسمية لإنجازات عدة حيث إن الكويت تمتاز عن غيرها، خصوصا أن المجتمع الكويتي يتمتع بالحريات وهناك وثيقة «دستور 62» حددت المسؤوليات والمؤسسات وإطار العلاقات في المجتمع ونحن نفخر بها، كذلك البعد الإنساني حيث جبل أهل الكويت بمحبتهم للآخر واستيعاب الثقافات الأخرى وحب المساعدة حيث توج سمو الأمير قائدا للعمل الإنساني والكويت مركزا للعمل الإنساني، وكذلك البعد الثقافي، حيث ان الكويتيين يتقبلون الرأي الآخر».

وشكر د.الدويش الجمعية الكويتية للفنون التشكيلية والعاملين فيها، والتي أسهمت في إبراز شخصيات كثيرة معروفة في مجال الفن، حيث إنهم من خلال الإصدار رصدوا 21 إصدارا لفنانين مختلفين وهذا يمكن الجيل القادم من الاطلاع على هذه الفنون لأجيال مختلفة.

من جانبه، صرح رئيس الجمعية الكويتية للفنون التشكيلية ورئيس اتحاد التشكيليين العرب عبدالرسول سلمان قائلا: الفنانة أميرة أشكناني في مرحلتها الحالية مرحلة يشتد فيها إحساسها باللون والحركة فتستخلص من أشكال النساء جوها اللوني والحركي يبقى مستمرا رغم التحول إلى نغمات لونية خطية تتداخل في كل اتجاه، انها تحلم بالتجربة بكل عواطفها الممكنة، وتحقق بالحلم لوحاتها، وهذا الحب وهذا التركيز، إنها البراءة التي تحن إليها الفنانة أميرة : الحياة، اللون، والبهجة، والطمأنينة، فتهب الآخرين بعضا من نشوة هذه الحياة بأدائها الرائع وشخصيتها الفنية المتميزة. أبارك لها هذا الإصدار وأتمنى لها ولكم عام 2017 سنة خير علينا جميعا مليئة بالأفراح والمسرات.

واضاف سلمان ان الفنانة اشكناني استطاعت برسوماتها الفنية ان تحقق تطورا في رؤيتها، اذ ابرزت الحضور الحسي للمرأة عبر اسلوبها المفعم بالفرح والمتعة والبراءة.

واكد ان الجمعية ستطلق جائزتين رفيعتي المستوى بمناسبة احتفالات الكويت بالاعياد الوطنية خلال شهر فبراير 2017 وبمشاركة 20 فنانا عربيا الى جانب اقامة معرض كويتي خارج البلاد لأعمال 20 فنانا كويتيا لدعم أعمالهم الفنية المتميزة.

كما تخلل الأمسية عرض لفيلم قصير عن أعمال الفنانة أميرة أشكناني، وجرى توزيع الشهادات التقديرية من السفير القطري للمشاركين في مهرجان التشكيل الخليجي في مولدوفا.

د.بدر الدويش وعبدالرسول سلمان مع عدد من المشاركين في مهرجان التشكيل الخليجي في مولدوفا

سلمان: الجمعية ستطلق جائزتين رفيعتي المستوى بمناسبة الاحتفالات الوطنية

أميرة أشكناني وسعاد ريس